



لاستمرار إنتاجها الصناعي والتكنولوجي الذي يعتمد عليه كثيراً كما يعتمد الإنسان على الماء. وسنأخذ الصين مثالا في اتجاهها نحو التنافس الاقتصادي لأمريكا، وما آلت إليه من استيرادها للنفط.

أخطاء الأمن النفطي الصيني

بدأت الصين تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وذلك قبل أن تضع خطة استراتيجية لتشكيل احتياطي نفطي يؤمن طلبها المتزايد على النفط بما يوازي إمكاناتها الداخلية، إذ زاد اعتمادها على استيراد النفط خلال خمس سنوات من 7,6% سنة 1995م إلى 8,33% سنة 2000م، أما استهلاكها للنفط فقد بلغ 247 مليون طن عام 2002م منه 167 مليون طن من الإنتاج المحلي، و80 مليون طن استوردتها من الخارج، ومن المتوقع أن يصل استهلاكها إلى 450 مليون طن في عام 2012م لتلبي حاجة مصانعها الإنتاجية التي تغرق العالم بسلعها.

ومن البديهي أن تفتش الصين - كغيرها من الدول الكبرى - على مناطق بكر لم تكتشف أو تستهلكها الدول الكبرى، لذا غزت الصين بشركاتها مجاهل أفريقيا لاستخراج المعادن وأهمها الحديد والنحاس، إضافة إلى تعاقدتها مع حكومات شمال أفريقيا لاستيراد النفط بأرخص الأثمان عن غيره في مناطق دول الخليج العربي وروسيا وإيران حيث تستورد منهم النفط والغاز، وهذا الغزو الصيني لدول أفريقيا عجل بتهاافت الدول الكبرى لاستثمار نفطها - وبسرعة - قبل أن تستأثر به الصين وغيرها من الدول الأوروبية المتاخمة لحدودها، وخاصة في ليبيا ودول المغرب العربي، ولنرى أين تموضع هذا التهاافت نحو

- تتربع المملكة العربية السعودية على عرش البترول في منظمة «أوبك» بنسبة 20%، والعراق 10% والكويت 8%، والإمارات العربية المتحدة 10%، وقطر 2%.

- كما تمتلك الدول العربية الخليجية من الغاز الطبيعي 54,8 تريليون متر مكعب أي 2,30% من احتياطي العالم من الغاز حتى سنة 2010م، بينما احتياطي الغاز يعادل 54% في 3 دول فقط هي: روسيا 24% وإيران 16% وقطر 14%.

- أما الفحم فيشكل النسبة الكبيرة في أمريكا أي 70% وفي روسيا 19% وفي الصين 13% وفي الهند 7%.

معدلات الأمن النفطي للبلدان الغنية بالنفط

- أن لا يتجاوز أي بلد نفطي حجم واردته 50 مليون طن، حتى لا يتأثر أدائه المحلي بحركة الأسواق العالمية.

- أن لا يتجاوز الـ 100 مليون طن، حتى لا يتهدد أمن إمداده النفطي، خاصة إذا لم يكن له شبكة علاقات اقتصادية سياسية - عسكرية.

إننا نلاحظ اشتداد الطلب على النفط، رغم ما تتركه عملية احتراقه من تلوث للمناخ والبيئة، إلا أن الأسواق ما زالت تركز على طلبه، خاصة أمريكا والصين، حيث أنهما المتنافسان الأولان في السيطرة الاقتصادية على العالم، وهما اللتان لم توافقا - إلى الآن - على مقررات الدول العشرين حول الاحتباس الحراري وما يترتب عليه من الانتظام بالقرارات الدولية لمنع الاعتماد على وسائل أخرى غير النفط أو معالجة عملية احتراقه بحيث لا يلوّث المناخ ويزيد من الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى كوارث جيولوجية وبيئية تؤثر على الأرض وما فيها من حياة، إلا أن متطلبات الحياة واستمرارها ما زالت تحث الطلب عليه

- وفي شمال شرق آسيا وجنوب شرقها وقطاعها الجنوبي، إضافة إلى القارة الأوروبية.

- كما تشكل أمريكا الشمالية وبعض المناطق الأفريقية - جنوب الصحراء - خطأ مهماً للنفط.

- أوقيانوسيا: تعتبر مورداً نفطياً وغازياً مهماً على المستوى العالمي.

- وتمتلك منطقة شمال أفريقيا وشمال غرب أفريقيا من احتياطي النفط الإجمالي 110 مليار طن أي 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، خاصة في ليبيا، وأهميته في زهد تكاليف استخراجها وتفوق ظروف جيولوجية أراضيها عن أراضي الخليج في الشرق الأوسط.

- منطقة آسيا الوسطى، احتياطي النفط فيها 7800 مليون طن، الغاز 58000 مليار متر مكعب، وأهميتها في سهولة نقلها للصين وسرعتها، ولكن تواجد دول حلف الناتو والقوات الأمريكية في المنطقة يعرقل مصالح الصين.

- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أمريكا الشمالية.

- فنزويلا: وتعتبر المالك الأكبر لاحتياطي النفط الثقيل، وخليج المكسيك والبرازيل من الدول المنتجة للنفط.

- روسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، والمناطق المتاخمة لبحر قزوين وسيبيريا.

- دول الكومنولث: ومعدل إنتاجها اليومي العام من النفط 16% والاحتياطي 8,3%.

- تشكل الدول العربية - والخليجية خاصة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية - أهم مركز لاحتياطي النفط العالمي، إذ بمجموعها تشكل 57,5% من احتياطي النفط العالمي أي 683,66 مليار برميل نفط وذلك إلى تاريخ 2010م.